

الرجوع في الهبة والعطية

وبعد تقييض الهبة وقبولها لا يحل الرجوع فيها لحديث: { العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه } متفق عليه رواه البخاري رقم (2621) في الهبة، ومسلم رقم (1622) في الهبات. وفي الحديث الآخر: { لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم يرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي لولده } رواه أهل السنن رواه أحمد (2 / 182)، وأبو داود رقم (3539) في البيوع والإجازات، والترمذي رقم (2133) في الولاء والهبة، والنسائي (6 / 264)، وابن ماجه (2378)، والبيهقي (6 / 178)، وصححه الألباني في الإرواء (1622، 1624). وهو في شرح الزركشي برقم (2175). قوله: (وبعد تقييض الهبة وقبولها لا يحل الرجوع فيها، لحديث: { العائد في هبته ... } الخ): الهبة تلزم بالقبض، فإذا قال مثلا: وهبتك كذا ولم يقبضه جاز له أن يرجع ويقول: لا حق لك فيه، أما إذا أخذ الهبة وقبضها، فحرام على الواهب أن يستردها؛ لهذا الحديث: { العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه } فالكلب وبعض السباع إذا أكل كثيرا أو امتلأ بطنه فإنه يقيء ما في بطنه، ثم بعد ذلك يرجع إلى قيئه ويأكله. فالرسول عليه السلام جعلها مثلا مستبشعا مستقدرا لمن يهب هبة ثم يستردها ولو كانت شيئا يسيرا، يقول قتادة ولا أعلم القيء إلا حراما، يعني: لأنه مستقدر، ولو أكل الإنسان طعاما طيبا شهيا، ثم بعد ذلك وجد ثقلا فتقيا وأخرجه، فإنه مستقدر؛ فكونه يعيده ويأكله مرة ثانية هذا حرام. قوله: (وفي الحديث الآخر: { لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم يرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي لولده }): وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: { أنت ومالك لأبيك } سيأتي تخرجه قريبا ص 141. فالوالد له أن يملك من مال أولاده الشيء الذي لا يحتاجون إليه، وكذلك له أن يهب ولده ثم يسترد الهبة، كما له أن يملك من مال ولده ما لا يضر الولد ولا يحتاجه. واشتروا في تملك الوالد مال الولد بشروطا: الشرط الأول: ألا تتعلق حاجة الولد بذلك المال، فليس له مثلا أن يأخذ سيارته التي لا يستغني عنها، وليس له أن يخرج من داره التي يسكن فيها، ويقول له مثلا: اسكن في خيمة، أو اسكن في الصحراء. الشرط الثاني: ألا يأخذه من ولد ويعطيه آخر، فلا يأخذ من الكبير ويعطي الصغير؛ لأن عليه أن يعدل بين أولاده، فكونه يعطي هذا من مال هذا يعتبر جورا، ويدخل في حديث: { لا أشهد على جورا } جزء من حديث سبق تخرجه ص 138. الشرط الثالث: ألا يكون ولده في مرض الموت، فإذا كان في مرض الموت فقد تعلق به حقوق الورثة، فلا يجوز له أن يأخذ من مال ولده المريض، كما لا يجوز له أن يأخذ وهو مريض، يعني: سواء كان المريض الولد أو الوالد، مرضا مخوفا.